الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

٥,١ المقدمة

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية لهذه الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان والمتغيرات التي تم إجراؤها، يهدف هذا الفصل من الدراسة مناقشة الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي بالإضافة إلى الأسئلة المتفرعة منه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول مناقشة النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة وأثرها. بينما يتناول المبحث الثاني نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة درجة موافقة عينة الدراسة على مقترحات مصارف وموارد وإدارة الصندوق.

٥,٢ المبحث الأول: النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة وأثرها

٥,٢,١ النتيجة الأولى

أن تعريف صناديق القروض الحسنة هي أوعية مالية تجتمع فيها مدخرات صغيرة غالبا بشكل دوري عادة ما يكون شهريا فتنتج حجما من الأموال يستطاع ضخه على صورة قروض حسنة يستفيد منها أعضاء ومنتسبي الصندوق كقروض إستهلاكية وإنتاجية.

ولم يجد الباحث إختلاف في تعريفات الباحثين لصندوق القرض الحسن عن بعضها البعض كثيراً إلا من ناحية الجهة التي تحوي هذا الصندوق، فقد عرفها بعضهم ضمن إطار الجمعيات الخيرية وعرفها بعضهم ضمن تواجدها في البنوك الإسلامية وعرفها بعضهم كجهة مستقلة.

٥,٢,٢ النتيجة الثانية

توصلت الدراسة الى سبعة مصادر لتمويل صندوق المعلمين للإقراض الحسن مع ثلاثة برامج مصرفية إقراضية للصندوق بثلاث إدارات لكل برنامج مصرفي إقراضي، وأظهرت النتائج الإحصائة التي أجرتها الدراسة موفقة عالية من قبل عينة الدراسة على ما إقتراحته الدراسة لمصادر دخل الصندوق ومصارفه وإدارته.

٥,٢,٣ أثر برامج صندوق نظام ادخار قرض حسن على سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين

أشارت نتائج الاختبار الإحصائي للمتغيرات المستقلة مجتمعة (الجمعيات الادخارية، نظام ادخار قرض حسن، وقف النقد) وأثرها على سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين، أن هناك علاقة طردية إيجابية متوسطة فيما بينهم، وأشارت النتائج أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (٢٤,٧٪) من التباين الحاصل في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة، وتشير النتائج أيضًا أن هناك نسبة كبيرة من التباين غير مفسرة، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على هذه الحاجات ولم يتم تضمينها في النموذج. يجب على الباحثين النظر في إجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف هذه العوامل المحتملة وتحديد كيفية تأثيرها على الحاجات الاقتصادية للمعلمين.

وتُظهر النتائج بوضوح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات هي عوامل مؤثرة في الحاجات الاقتصادية للمعلمين. بالتحديد فإن الجمعيات الادخارية ونظام ادخار قرض حسن لهما تأثير إيجابي على الحاجات الاقتصادية للمعلمين، مما يشير إلى أن كلا هذان المقترحان الذين تقدم بهم الباحث كخدمات ادخارية وتمويلية يمكن أن يساهم في تلبية الحاجات الاقتصادية للمعلمين. ولكن من ناحية أخرى، وقف النقد لم يظهر أي علاقة ذات دلالة

إحصائية مع الحاجات الاقتصادية للمعلمين في هذا النموذج، مما يعني أنه قد لا يكون عاملًا مؤثرًا في هذا السياق. ولكن لا يعني بالضرورة أن وقف النقد ليس له أي تأثير، ولكنه قد يشير إلى أن تأثيره ليس كبيرًا بما يكفي ليتم اكتشافه إحصائيا بسبب ارتباطه العالي مع المتغيرين الآخرين في هذه العينة، أو قد يتأثر بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

٥,٢,٣,١ النتيجة الثالثة: فعالية الجمعيات الادخارية على سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين.

أشارت نتائج الاختبار الإحصائي أن هناك علاقة طردية إيجابية معتدلة فيما بين المتغير المستقل (الجمعيات الادخارية) وسد الحاجات الاقتصادية للمعلمين، وأشارت النتائج أن الجمعيات الادخارية وحدها تفسر ما نسبته (٢٣,٢٪) من التباين الحاصل في المتغير التابع. كما بينت درجة الموافقة المرتفعة لعينة الدراسة أن العينة ترى أن الخدمات المالية التي يقدمها الصندوق عن طريق الإقراض بنظام جمعيات الادخار لها دور مهم في تحسين حياة مجتمع المعلمين وأسرهم ضمن هذه المجموعات، وأن الإقراض بنظام جمعيات الادخار كإقراض تعاوني لديه القدرة التي تمكنه من المساهمة بشكل فعال في سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين.

هذه الدراسة تظهر الأهمية الكبيرة لجمعيات الادخار والإقراض، حيث توصلت إلى أن التعاون والتكافل الاجتماعي من خلال هذه الجمعيات يساهم في التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الأفراد، خاصةً في ظل الصعوبات الاقتصادية وقلة الموارد لدى المعلمين، وهذا ما ينطبق أيضاً على مختلف المجتمعات في مختلف العصور أيضاً (الحنين, ٢٠٢٣)، حيث إنه هذه الجمعيات كانت وما زالت تلعب دورًا هامًا في التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد. وقد أشار جادالله (٢٠٢٢) أن هذا يرتبط هذا الدور بشكل كبير بطريقة تمويل هذه الجمعيات ومصادر القروض التي تقدمها، حيث يعتمد

ذلك بشكل أساسي على التمويل الذاتي من خلال مساهمات الأعضاء. وتجدر الإشارة إلى أن الأبحاث التي تناولت تمويل الجمعيات التعاونية والادخارية، أشارت أنه من الملاحظ أن الكيانات المالية التي تركز على التمويل الذاتي بدلاً من الاعتماد على مصادر خارجية، تميل إلى تحقيق نجاح واستدامة أكبر، وذلك لأن هذا النوع من التمويل ينتج عنه معدلات سداد أفضل واستمرارية طويلة الأمد. (عمر, ٢٠١٩ ; حنفي, ٢٠٠٥ ; شيحة, ١٩٩٩).

تشير الدراسة أن مجتمع الدراسة يؤيد التشجيع على القروض التي تخدم الأهداف التنموية دون فائدة، وهو ما يمثل أساسًا لفكرة الجمعيات الادخارية والإقراض التعاوني، التي تنطلق من الشريعة الإسلامية التي حثت على التعاون، وأن مجتمع الدراسة يدرك ما أرشدت إليه شريعته من اهتمام بالتعاون الإنساني في مختلف الجوانب، بما في ذلك التعاون الاقتصادي من خلال الادخار والإقراض. بناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة تبرز الأهمية الكبيرة لجمعيات الادخار كمصدر للإقراض لسد الحاجات الاقتصادية للمعلمين في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات، مما يؤكد على الدور الإيجابي الحيوي الذي قد تلعبه هذه الجمعيات لدى المعلمين.

٢,٥,٣,٢ النتيجة الرابعة: تأثير برنامج نظام ادخار قرض حسن على سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين.

أشارت نتائج الاختبار الإحصائي أن هناك علاقة طردية إيجابية متوسطة فيما بين المتغير المستقل (نظام ادخار قرض حسن) وسد الحاجات الاقتصادية للمعلمين، وأشارت النتائج أن نظام ادخار قرض حسن يفسر ما نسبته (٢٥٪) من التباين الحاصل في المتغير التابع. كما بينت درجة الموافقة المرتفعة لعينة الدراسة على هذا النظام أن العينة أن نظام ادخار قرض حسن له دور مهم في تحسين حياة مجتمع المعلمين وأسرهم، وأن الإقراض بهذا النظام كإقراض حسن يحظى بدرجة موافقة مرتفعة من عينة الدراسة ممثلة عن

مجتمع الدراسة، ويوفر للمعلمين وأسرهم فرصة للتمويل البديل عن الاقتراض من مصادر أخرى، سواء أكانت على شكل نظام ادخار قرض حسن أو غيرها.

يرى الباحث بناء على النتائج أن نظام القرض الحسن يساهم عن طريق سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين في تعزيز الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وتكّون لدى الباحث من خلال هذه الدراسة قناعة بأهمية دور القرض الحسن وما يبنى عليه من قيم أخلاقية وإنسانية وهذا ما أشارت له العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Al-Shamiri, ٢٠٢١) ودراسة (جمال وتقي الدين, ٢٠٢١) حيث يمكن لقرض وإن كان قرض حسن صغير حالٍ من الفائدة أن يحدث فارقاً كبيراً في حياة الأسر ذات الدخل المحدود، مما يعزز قدرة المعلمين على تأمين الغذاء والسكن والرعاية الصحية الأفضل لهم ولأسرهم. كما قد يسهم هذا النظام في التخفيف من وطأة الأزمات المالية المفاجأة، وبالتالي تساعد الأفراد على التخطيط لمستقبل أكثر استقراراً وأماناً. وهذا ما أشار اليه تشاقير وأبو سرحان (٢٠٢١) بأن الحاجات كثيرة وغير متوقعة أحيانًا، لذلك تبرز أهمية التمويل سدًا لحاجاتهم تلك. وبذلك وتوصل الباحث إلى أن نظام ادخار قرض حسن قد يكون حلاً شرعيًا لعلاج إشكالية التمويل، بحيث يغني مجتمع الدراسة عن ضيق التمويل، أو يغنيهم عن التمويل من مصادر أخرى ذات كلفة عالية أو مخالفة للشرع.

٢,٥,٣,٣ النتيجة الخامسة: أثر وقف النقد على سد الحاجات الاقتصادية للمعلمين

أشارت نتائج الاختبار الإحصائي أن هناك علاقة طردية إيجابية متوسطة فيما بين المتغير المستقل (وقف النقد) وسد الحاجات الاقتصادية للمعلمين، وأشارت النتائج أن وقف النقد يفسر ما نسبته (٢٠٪) من التباين الحاصل في المتغير التابع. كما بينت درجة الموافقة المرتفعة لعينة الدراسة على هذا وقف النقد بدرجة موافقة بلغت (٤,٢١) وهي اقل قليلاً من البرنامجين (الجمعيات الادخارية ونظام ادخار قرض

حسن) اللذان بلغت درجة الموافقة على كل منهما (٤,٣١)، ولكن أيضاً هذا يعني أن لوقف النقد دور مهم في تحسين حياة مجتمع المعلمين الاقتصادية وذلك أسوة بالجمعيات الادخارية ونظام ادخار قرض حسن، ويوفر للمعلمين وأسرهم فرصة للتمويل البديل عن الاقتراض من مصادر أخرى أيضاً، وتعزز هذه النتائج إدراك الأثر لوقف النقد في سد الاحتياجات الاقتصادية للمعلمين.

يكتسب وقف الأموال أهمية متزايدة، نظرًا للمزايا العديدة التي يوفرها. هذا يبرر درجة الموافقة المترتفعة لعينة الدراسة على مقترح برنامج وقف النقد، ويؤكد الحاجة إلى التوسع في هذا النوع من الوقف، والترويج له، وتشجيع الواقفين على الاهتمام به، بهدف زيادة انتشاره وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الأموال الموقوفة (الثمالي, ٢٠١٢)، وتظهر أهمية وقف النقد بتأثيره الإيجابي على الحياة الاجتماعية والفردية للمعلمين، كتشجيعه على اللجوء إلى النظام المالي الإسلامي والابتعاد عن الاقتصاد الربوي. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الاستقرار المالي للمعلمين ويفتح آفاقا للاستثمار أو التطوير لهم، مما يساهم في تنمية المجتمع والاستثمار المستدام (مرغني, ٢٠١٧)، لذلك يرى الباحث أن وقف النقد وتبعاً لإجابات العينة قد يكون جزءًا هامًا في تلبية احتياجات المعلمين من الناحية الاقتصادية، فهو يوفر مصدرًا مستدامًا للتمويل يمكن استخدامه لتحسين ظروفهم المعيشية والمهنية. من خلال تخصيص جزء من الأموال الموقوفة لدعم المعلمين، ويسهم وقف النقد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمعلمين، بالتالي، يمكن القول إن وقف النقود يلعب دورًا حيويًا في تأمين احتياجات المعلمين اقتصاديًا وهذه النتيجة جاءت موافقة لما جاء في دراسة شرون (٢٠١٦) عن دور وقف النقد في التنمية ودراسة بلتاجي (٢٠١٦)، وقد أظهرت الدراسات السابقة أهمية وجود وسائل وقف نقدية تسهم في تحقيق استدامة هذه المنافع، (شيخ وزيان , ٢٠١٦)، وهذا ما يوافق مقترح الباحث عن مصادر دخل الصندوق.

٥,٣ المبحث الثاني: منقاشه النتائج المتعلقة بمصارف وموارد وإدارة الصندوق

٥,٣,١ مصادر دخل صندوق المعلمين للإقراض الحسن

تُظهر النتائج المستخلصة من إجابات العينة أن هناك تقديراً عالياً وموافقة قوية على الاقتراحات المقدمة من الباحث على مختلف الاستراتيجيات المقترحة لتمويل صندوق القرض الحسن. حيث يؤكد ذلك أن المشاركين من عينة الدراسة يبدون استعدادهم لدعم الصندوق من خلال دفع بدل انتساب رمزي، مما يعكس إدراك عينة الدراسة ممثلة عن مجتمع الدراسة لأهمية المشاركة الفعالة في تعزيز موارد الصندوق المقترح. هذا الإجماع يشير إلى وجود ثقة مشتركة في القيمة والأثر الإيجابي للصندوق على المجتمع. بالإضافة إلى المقترح "أخذ رسوم بسيطة للاشتراك بالجمعيات الادخارية التي ينظمها الصندوق تعد من مصادر دخله، مقابل ضمان الصندوق للمنتسب المتعثر" تشير إلى أن مجتمع الدراسة يعتبر هذه الآلية المالية مبتكرة تسهم في دعم استدامة صناديق القرض الحسن وتعزيز الأمان الاقتصادي لأعضائها بالنظر إلى درجة الموافقة المرتفعة عليها. ومن خلال فرض رسوم انتساب رمزية على المنتسبين للجمعيات الادخارية، يتمكن الصندوق من توليد دخل يساعد في تغطية تكاليف تشغيله وفي الوقت نفسه يوفر خدمات قيمة لأعضائه.

أما بالنسبة للمقترح أنه في حال عدم تعثر أحد المشتركين في الجمعيات الادخارية تذهب رسوم الجمعيات لصالح الصندوق، فبالإضافة إلى أنه يشجع المشتركين على الالتزام بالادخار والسداد في الوقت المحدد لأن عدم التعثر يعني استفادة الصندوق وبالتالي الجماعة ككل. فإن هذا النظام هذا النظام يخلق حافزاً للأعضاء للحفاظ على سلوك مالي ملتزم ويساعد في بناء ثقافة ما بين المعلمين تحفز على والمسؤولية المالية. من جهة أخرى، عندما تتجمع هذه الرسوم لصالح الصندوق، توفر مورداً مالياً يمكن استخدامه لدعم المشتركين الآخرين في تمويل قروض جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المشاركون أن نظام الادخار والقروض الحسنة يمثل مصدر دخل مهم ومستدام للصندوق. هذا يدل على فهم واسع لكيفية يمكن أن تساهم الأنظمة المالية الذاتية في استمرارية واستقرار الصندوق. موافقتهم تعكس أيضًا التقدير للدور الذي يمكن أن تلعبه الأقساط المسددة من المقترضين في ضمان تدفق مالي مستمر. كما تُظهر الاستجابات لعينة الدراسة تقديراً لأهمية الجمعيات الادخارية كأحد مصادر تمويل، مما يشير إلى إدراك المشاركين للحاجة إلى تدابير مساعدة تضمن استدامة الصندوق. هذا يعكس الاعتقاد بأن الجمعيات التعاونية يمكن أن تعزز الاستقرار المالي وتوفر شبكة أمان أيضاً للأعضاء. (بالدوين,٢٠٠٣)، وهذا ما أوصت به دراسة كل من (Ahmed, ٢٠٠٧; Febianto & Ashany, ٢٠١٢). بالإضافة إلى أن الانفتاح الذي أبدته عينة على استخدام الزكاة والتبرعات يدل على وعي بالأبعاد الاجتماعية والدينية التي يمكن أن تدعم مهمة الصندوق وهو ما أشار إليه زكريا وعبد الرحمن (٢٠٢١)، على الرغم من أشارتهما إلى أن أن المصلحة من وراء لقرض الحسن من الزكاة لغير المستحقين قد لا تتوافق مع مقاصد الزكاة، إلى أنه باستعراض الباحثين لجميع الآراء الواردة في الدراسة يرى الباحثان أن الراجح هو قول من ذهب إلى منح القرض الحسن لغير المستحقين.

هذه الاستجابات تُبرز التزام المجتمع بدعم مفهوم القرض الحسن وتشير إلى فهم عميق للحاجة إلى مصادر تمويل متنوعة ومستدامة. يبدو أن هناك إجماعاً على أن تمويل صندوق القرض الحسن يتطلب نهجاً متعدد الأوجه يجمع بين المساهمات الفردية، الأنظمة الادخارية، والدعم المجتمعي، والاشتراكات (Puspita et al., ٢٠٢١)

أما بالنسبة لما اقترحه الباحث من مساهمة النقابة في الصندوق كمصدر من مصادر دخل الصندوق وجاءت الموافقة عليها بنسبة مرتفعة, فهي تشير إلى دور مهم يمكن أن تلعبه نقابة المعلمين في دعم الأطر

المالية لصندوق القرض الحسن وهو موافق لما اقترحه كل من أبن يمينة و ابن مصطفى, (٢٠١٩) في دراستهم بأن يتم تمويل الصندوق من أموال الجهة المشرفة عليه بصورة مباشرة، هذه المساهمة تأتي عادةً في شكل مساهمات مالية أو رسوم عضوية تُدفع مباشرةً إلى الصندوق، والتي يمكن استخدامها لتمويل قروض جديدة أو لتغطية التكاليف التشغيلية للصندوق.

هذا النوع من المساهمة له مزايا أخرى تعكس التزام هذه النقابات بدعم أعضائها، ليس فقط من خلال الدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم، ولكن أيضًا من خلال العمل على تعزيز رفاهيتهم المالية. هذه المساهمة توضح بشكل جلي أنه كيف يمكن للنقابات أن تكون شريكًا فعالًا في تعزيز الأمان المالي لأعضائها. (مؤتمر العمل الدولي, ٢٠٠٨).

وإذا أراد الباحث تناول الأمر من منظور أوسع، فإن هذه المساهمة بالإضافة إلى أنها تعزز مفهوم الدعم المتبادل والمسؤولية المشتركة من قبل النقابة فهي أيضاً تعمق العلاقة بين النقابات وأعضائها وتعزز شعور الانتماء لها، مما يساعد في بناء شعور بالتضامن. كما أن مساهمة النقابة تُشجع على مزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة موارد الصندوق، حيث إن النقابات عادة ما تكون مهتمة بضمان استخدام مساهماتها بطريقة فعالة ومسؤولة ذلك تبعاً للرقابة والمساءلة المفروضة عليها. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من المهم أيضًا أن تحافظ النقابات والصناديق على درجة من الاستقلالية لضمان أن تظل المساهمات موجهة نحو الأهداف المالية والاجتماعية المحددة دون التأثر بالسياسات النقابية أو الصراعات المحتملة. (شميت, ٢٠٠٥).

تشير موافقة عينة الدراسة على التبرع مصدر مهم من مصادر التمويل إلى إدراكهم إلى أنها استراتيجية مالية مهمة للصندوق، والتي تعتمد على التبرعات كمصدر للتمويل. في هذا السياق، التبرعات

التي تُقدم للصندوق وتُصنف ضمن "وقف النقد" تشكل أساساً لإقراض المعلمين أو الفئات المستهدفة الأخرى. هذا النموذج له عدة جوانب إيجابية من تعزيز التضامن الاجتماعي وتعزيز ثقافة الوقف بالإضافة إلى الاستدامة المالية ودعم المعلمين، وتوافق هذه النتيجة دراسة زكريا وعبد الرحمن (٢٠٢١) التي أوصت بإنشاء صندوق خاص بالتبرعات أو الصدقات بجانب صندوق الزكاة، حيث يمكن الإقراض منه.

٥,٣,٢ مصارف إقراض صندوق المعلمين للإقراض الحسن:

المصرف الأول: الإقراض بطريقة الجمعيات وتعاونية، التعاونية: يظهر الجدول تقييمات مرتفعة للموافقة على البنود المتعلقة بالمصرف الأول، مع متوسطات حسابية تتراوح بين (٤,١٦ و٤,٢٢) وانحراف معياري منخفض نسبيًا (٠,٧٠٧ و٠,٧١٩)، علماً بأن العبارة ‘‘يكون مصدر تمويل المصرف الأول للإقراض رسوم الاشتراك الرمزي في الجمعية والاشتراك الشهري فيها وهو حسب مستواها المالي" جاءت بالرتبة الخامسة والعبارة "يستفيد من المصرف الأول للإقراض المعلمون المنتسبون للصندوق والمشتركين بإحدى جمعيات" كانت بالرتبة الأولى من بين العبارات الستة بأعلى متوسط حسابي مما يشير إلى توافق عالٍ بين المستجيبين, وأنه قد يكون هناك مستوى عالٍ من الثقة المفترضة بين المعلمين في فعالية ونزاهة الجمعيات الادخارية التعاونية كوسيلة للإقراض, بناء على تجارب أو خبرات سابقة، مما ينعكس في التقييمات المرتفعة للموافقة, وأنه يمكن تفسير هذه النتائج وقيم الموافقة المرتفعة على مقترحات الباحث للمصرف الأول بأن مجتمع المعلمين قد يرى في مصدر التمويل الذي يعتمد على رسوم الاشتراك الرمزية في الجمعية والاشتراك الشهري قد يكون مقبولًا بشكل جيد من قبل المعلمين، حيث يوفر طريقة منظمة ومستدامة لتمويل المصرف دون الحاجة إلى تحمل أعباء مالية كبيرة, وخاصة على أن المقترح أورد بأن رسوم الاشتراك "رمزية" وهي بذلك لن تشكل عبئاً على المنتسبين, ومن الممكن أن يكون المعلمون المنتسبون

للصندوق والمشتركون بإحدى جمعياته يرون فائدة متبادلة في الانضمام إلى المصرف الأول، حيث يمكن أن يساعدهم ذلك في تلبية احتياجاتهم المالية بطريقة ميسرة وتعاونية, ثم إن الانتساب إلى جمعية والمشاركة في نظام الإقراض قد يعزز الشعور بالانتماء والتضامن بين المعلمين، مما يزيد من مستويات الموافقة على هذا النوع من الإقراض, و بشكل عام، يبدو أن المصرف الأول يتمتع بدعم قوي ودرجة موافقة مرتفعة من قبل عينة الدراسة على مقترح الباحث للصندوق والمشتركين في الجمعيات، مما يشير إلى إيجابية تجاه هذا النوع من الإقراض.

المصرف الثاني: الإقراض بنظام ادخار قرض حسن: تظهر البيانات التي حصل عليها الباحث أيضًا تقييمات مرتفعة للموافقة على البنود المتعلقة بالمصرف الثاني، مع متوسطات حسابية تتراوح بين (٤,١٧ – ٤,١٩) وانحراف معياري منخفض نسبيًا (٠,٧٠٩ –٠,٧٣٢)، مما يشير إلى توافق عالٍ بين المستجيبين وأن المصرف الثاني يتمتع بدعم قوي من قبل المعلمين المشاركين، مما يشير إلى إيجابية تجاه نظام ادخار قرض حسن كوسيلة للإقراض. حيث جاءت كلتا العبارتين "يستفيد من المصرف الثاني للإقراض المعلمون المنتسبون للصندوق والمشتركين بهذا النظام" و "يكون مصدر تمويل المصرف الثاني للإقراض الاشتراكات المقتطعة من رواتب المعلمين المشاركين فيه" في المرتبة الثانية والرابعة على التوالي وهي بدرجة متوسط ما بيت العبارات الستة المقترحة، المعلمون المنتسبون للصندوق والمشتركون بنظام ادخار قرض حسن قد يرون فيه فرصة للحصول على قروض بشروط ميسرة دون فوائد، مما يعزز مستويات الموافقة, كما أن مصدر التمويل الذي يعتمد على الاشتراكات المقتطعة من رواتب المعلمين يوفر طريقة مباشرة ومنتظمة لتمويل المصرف، مما يجعل النظام مستدامًا ومقبولًا لدى المشاركين, وأن قبول نظام القرض حسن في المجتمعات وخاصة المجتمعات الإسلامية يعزز مبادئ التعاون والدعم المتبادل بين المعلمين وهذا ما أشارت إليه الدراسات (Hannanong, & Aris, ٢٠١٨ ; Iqbal & Shafiq, ٢٠١٥;

Izadyar & Ragnath , ٢٠١٢) عن دور القرض الحسن في تعزيز الوحدة الاجتماعية والتعاون، مما يساهم في تقييمات إيجابية للمصرف الثاني, وعلاوة على ذلك قد يجد المعلمون أن نظام الإقراض هذا بسيط وواضح، مما يزيد من ثقتهم في المصرف ويعزز مستويات الموافقة.

المصرف الثالث: الإقراض بوقف النقد: تظهر بيانات الجدول الثالث تقييمات مرتفعة للموافقة على المقترحين المتعلقين بالمصرف الثالث، مع متوسطات حسابية تتراوح بين (٤,١٢-٤,١٩) وانحراف معياري منخفض (٠,٦٩٤- ٠,٧٣٨)، مما يشير إلى درجة من التوافق العالي بين المستجيبين، وبشكل عام المصرف الثالث يتمتع بدعم قوي من قبل المعلمون المنتسبون للصندوق، مما يشير إلى إيجابية تجاه نهج الإقراض الذي يوفره, ولكن بدرجة أقل نسبياً من المصرف الأول والثاني, حيث جاءت العبارتان "يستفيد من المصرف الثالث للإقراض المعلمين المنتسبين للصندوق" و "يكون مصدر تمويل المصرف الثالث للإقراض كل مصادر الصندوق عدا مصادر المصرف الأول والثاني" في الترتيب الثالث والسادس حسب درجة الموافقة.

إن ما يميز هذه المقترح عن المقترحات السابقة أنه يستفيد منه جميع المعلمين المنتسبين للصندوق، مما يوفر فرصة إقراض أوسع للمعلمين في المشاركة ويعزز الشعور بالتضامن بين مجتمع المعلمين، حيث أنه يتوجه نحو توفير الإقراض لجميع المنتسبين للصندوق يعكس نهجًا شموليًا ما قد ساهم من وجهة نظر الباحث في تقييمات إيجابية لهذا للمصرف. وبما أن مصدر تمويل المصرف الثالث الذي يشمل كل مصادر الصندوق عدا مصادر المصرف الأول والثاني يوفر استقرارًا ماليًا ويعزز الثقة في قدرة المصرف على تلبية احتياجات الإقراض، فذلك ما عزز درجة موافقة المعلمين على هذا المقترح.

وجود ثلاثة مصارف متميزة ضمن صندوق المعلمين للإقراض الحسن يعكس نهجًا متكاملًا ومرنًا في تقديم خدمات الإقراض. هذا التنوع في الخيارات يسمح للمعلمين باختيار النظام الذي يناسب احتياجاتهم المالية وتفضيلاتهم بشكل أفضل، سواء كان ذلك من خلال الجمعيات الادخارية التعاونية، نظام ادخار قرض حسن، أو وقف النقد.

التقييمات المرتفعة لموافقة المعلمين عن الخيارات المتاحة والشروط المرتبطة بها على كل من المصارف الثلاثة التي تشير إلى درجة رضا عالٍ من قبل. هذا الرضا يعزز من الثقة في الصندوق ككل وقد يحفز مستقبلاً ويشجع المعلمون على المشاركة في الصندوق، بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المصارف فرصًا للتعاون بين المعلمين، حيث يشكل لهم هذا الصندوق المقترح فرصة تمكنهم من دعم بعضهم البعض، وهذا التعاون يعزز من الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة نحو الصندوق وأعضائه.

يرى الباحث أن النظام بالمصارف الثلاثة ككل يوفر إطارًا متكاملًا ومتنوعًا للإقراض الحسن، وهذا ما أكدته البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، ولديه فرصة عالية للقبول بين المعلمين. هذا التنوع والمرونة في خيارات الإقراض يسهم في تلبية احتياجات مختلف الأعضاء ويعزز من استدامة الصندوق ونجاحه على المدى الطويل.

٥,٣,٣ إدارة صندوق المعلمين للإقراض الحسن

تظهر البيانات التي تم جمعها تقييمات مرتفعة لعناصر الاستبيان المقترحة التي تتعلق باللجنة الإدارية للصندوق، مع متوسطات حسابية تتراوح بين (٤,٢٥ و ٤,٣٠) وانحراف معياري منخفض نسبيًا، مما يشير إلى توافق عالٍ بين المستجيبين، حيث أكدت الدراسة على أهمية النزاهة والأمانة في أعضاء اللجنة الإدارية في الدرجة الأولى، مما يعزز الثقة في إدارة الصندوق ويساهم في تقييمات إيجابية، ومع اشتراط وجود خبرة

في الإدارة أو التخصص الإداري للأعضاء يضمن كفاءة عالية في إدارة شؤون الصندوق. وقد أكدت بيانات المستجيبين الموافقة المترفعة على الآلية الديمقراطية وشفافية التشكيل للهيكل الإداري للصندوق. هذا المقترح يؤكد وعي عينة الدراسة بأهمية المشاركة والمسؤولية بين المساهمين ويضمن أن اللجنة الإدارية ورئيس الصندوق يتمتعان بدعم وثقة المساهمين، كما أن إشراك المساهمين في عملية الانتخاب يعزز الشعور بالملكية والانتماء للصندوق، ويشجع على مزيد من الاهتمام والمشاركة في أنشطة الصندوق، بالإضافة إلى ما انتخاب رئيس للجنة يوفر قيادة مستقرة وموحدة للصندوق، مما يساعد في تنسيق الجهود وتنفيذ الاستراتيجيات بفعالية, حيث يرى الباحث أن درجة الموافقة التي حصل عليها من العينة المدروسة طبيعية حيث أن هذه الآلية التي تعكس نهجًا ديمقراطيًا وفعالًا في إدارة الصندوق، وتساهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة والإدارة الفعالة للصندوق.

أما عن دور اللجنة بإدارة برامج الإقراض الذي يقدمه، ومناقشة المقترحات المقدمة لتطوير الصندوق والذي تشير إلى دور مهم ومتعدد الأوجه للجنة الإدارية في صندوق الإقراض حصل أيضاً على موافقة مرتفعة من عينة الدراسة، حيث إن المقترح هذا يعكس التزام اللجنة بتحسين وتطوير الصندوق بشكل مستمر، وبذلك تحمل اللجنة مسؤولية إدارة برامج الإقراض، مما يشمل تحديد شروط الإقراض، تقييم طلبات القروض، وضمان سير العمليات بكفاءة. وقد اقترح الباحث أيضاً أن اللجنة تلعب دورًا استراتيجيًا في تطوير الصندوق من خلال مناقشة وتقييم المقترحات المقدمة. وبما أن مناقشة المقترحات وإدارة برامج الإقراض تتطلب تعاونًا وتنسيقًا فعالًا بين أعضاء اللجنة ومختلف الأقسام داخل الصندوق، هذا يعكس نهجًا وتوجهًا نحو النمو والتحسين المستمر. وبالمجمل هذه المقترح الذي أورده الباحث ووافقت على عينة الدراسة بقيمة مرتفعة يبرز الدور الحيوي للجنة الإدارية في صندوق الإقراض، حيث تجمع بين مهام الإدارة اليومية والتخطيط الاستراتيجي لضمان نجاح واستدامة الصندوق.

وأخيراً اقتراح الباحث بأن تقوم اللجنة بعدة أعمال من شأنها تنظيم الشؤون المالية والإدارية للصندوق، ومتابعة تحصيل أمواله من مواردها، وإعطاء القرض الحسن للعضو وتنظيم طريقة لسداده، واستلام طلبات الانتساب إلى الصندوق فإن هذا المقترح بتسليطه الضوء على الدور الشامل والمتنوع للجنة الإدارية في صندوق الإقراض الحسن يعكس مسؤولية اللجنة في ضمان سير عمليات الصندوق بكفاءة وفعالية، وبذلك جاءت درجة الموافقة على هذا المقترح بدرجة من مرتفعة من عينة الدراسة. حيث هذه المقترح يحمل اللجنة مسؤولية تنظيم الجوانب المالية والإدارية للصندوق، مما يشمل إدارة الميزانية، التخطيط المالي، وضمان الامتثال للوائح والقوانين ومتابعة تحصيل الأموال من مختلف موارد الصندوق، مما يضمن استمرارية التدفق المالي وتوافر السيولة اللازمة لعمليات الإقراض، بالإضافة إلى قيام اللجنة بإعطاء القروض الحسنة للأعضاء وتنظيم طرق سدادها، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للصندوق. ومسؤولية استلام ومراجعة طلبات الانتساب إلى الصندوق، مما يضمن اختيار الأعضاء المؤهلين والملتزمين بمبادئ الصندوق.

٥,٤ توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصل لها الباحث، يمكن للباحث أن يقدم التوصيات التالية:

١. تشجيع الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم على إنشاء ودعم صندوق القرض الحسن المخصص للمعلمين لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الاقتصادية وتحسين ظروفهم المعيشية، خاصة في الظروف المعيشية التي تؤثر على العالم بكل عام وعلى المملكة بشكل خاص.

٢. بناءً على ما قدمه الباحث من مقترحات لتمويل الصندوق يستلزم أيضاً تطوير استراتيجيات فعالة لتمويل الصندوق بشكل يضمن الاستدامة والفعالية، بحيث لا يكفي تحديد المصادر المناسبة للتمويل والمصارف، بل وضع الاستراتيجيات والخطط الأمثل للاستدامة والديمومة.

٣. تطوير مجموعة من الضوابط والأنظمة لإدارة الصندوق بشكل فعال، بما في ذلك تحديد آليات المحاسبة والرقابة لضمان الشفافية والعدالة في توزيع القروض، وأن تكون شفافة وعادلة ومرنة مع الآخذ بجميع الآراء.

٤. القيام بدراسات متابعة وتقييم دورية لتحليل أثر الصندوق على الوضع الاقتصادي للمعلمين وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة، وجمع البيانات من المعلمين بشكل دوري على شكل تغذية راجعة، مع تقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

٥. لا يكفي تنظيم الأطر المالية والقانونية والتشريعية للصندوق دون الانخراط الفعلي والعقلي للمعلمين ببرامجه، لذلك يوصي الباحث بتنظيم حملات توعية وبرامج تدريبية للمعلمين حول كيفية الاستفادة من الصندوق وإدارة الموارد المالية بشكل فعال.

٦. العمل على تطبيق الدراسة ليس فقط في العاصمة عمان، بل في كل محافظات المملكة لتعم الفائدة على كل المعليمن في الدولة.

٧. تشجيع التعاون بين المؤسسات الحكومية، المؤسسات التعليمية، النقابات، والمجتمع المدني، القطاع الخاص لضمان الدعم الكامل والفعال لصندوق القرض الحسن وتحقيق أهدافه.

٨. من المهم للباحثين وصانعي السياسات تحليل ودراسة النماذج القائمة لصناديق القرض الحسن على مستوى المنطقة أو العالم. ينبغي النظر في جمع البيانات والأدلة حول كيفية تأثير هذه الصناديق على الأوضاع الاقتصادية للأفراد والمجتمعات التي تم إنشاؤها لخدمتها. وهذا النهج يتطلب:

- إجراء مقارنات مفصلة تحليل النجاحات والتحديات التي واجهتها صناديق القرض الحسن المختلفة، بما في ذلك استراتيجيات التمويل، آليات الإقراض، الإدارة، وأثرها الاجتماعي والاقتصادي، لاستخلاص الدروس المهمة.
- تحديد الأساليب والإجراءات التي أثبتت فعاليتها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمستفيدين وتطبيق هذه الأفكار عند تصميم وإدارة صندوق القرض الحسن المقترح.
- بناء شبكات تواصل لتبادل المعرفة والخبرات وربما الدعم المادي. مع الوزارات الأخرى.
- توثيق كافة التجارب والدروس المستفادة في تقارير مفصلة تساعد في فهم أعمق لتأثيرات هذه الصناديق. يمكن أيضًا استخدام هذه التقارير يمكن أن تستعمل أيضاً كبنك للمعلومات لحين الحاجة ولأي جهة تسعى لإنشاء أو تحسين صناديق مماثلة.

٥,٥ تحديات الدراسة

١. تعد هذه الدراسة الاقتراحية الأولى من نوعها –على حد علم الباحث– لهذا كان من الصعب الوصول الى مراجع مشابهة، وقد الى استعمال منهجية مختلطة لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

٢. كان من الصعب تطوير وتصميم استبيان يغطي جميع الجوانب ذات الصلة بالدراسة دون أن يكون طويلاً أو معقداً وهذا يمثل تحدياً ضمان الحصول على ردود صادقة ودقيقة من المشاركين.

٣. مع وجود صناديق ادخار في مؤسسات ووزارات مشابهة، الى انه من الصعب إيجاد وتحديد مقارنة مع الصناديق القائمة لصناديق، مع مقترح الباحث، بالإضافة الى أن فهم السياقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد يكون معقداً.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA